

مشروع السوق الشرق الأوسطية

(الخلافات الواقعية والإفقان)

الأستاذ الدكتور حسين بوقارة

أستاذ التعليم العالي محاضر بقسم العلوم السياسية
جامعة الجزائر

مشروع السوق الشرق الأوسطية الخلفيات الواقع والأفاق

من بين أهم السمات والمتغيرات التي ميزت العلاقات الدولية في عهد التحولات الدولية التي مازالت معالمها النهائية لم ترسم بصفة نهائية. ظاهرة التكتلات الاقتصادية الكبرى. الأمر الذي دفع المهتمين بالموضوع إلى التأكيد على أن القرن الواحد والعشرين سوف يشهد حركة واسعة النطاق في تعزيز التكتلات الاقتصادية الحالية وتكوين تكتلات جديدة. والهدف الرئيسي من وراء كل ذلك هو ضمان تحقيق بعض الأهداف والصالح التي لا يمكن تحقيقها في إطار الدولة الوطنية. ولذلك ازدادت وتيرة تكوين هذه التكتلات بسرعة في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، بحيث ظهر إلى الوجود تكتلين رئيسيين في الوطن العربي: مجلس التعاون لدول الخليج العربية ثم إتحاد المغرب العربي، ثم تكتل النمو الصناعية لجنوب شرقي آسيا، وأخيرا تكتل الولايات المتحدة الأمريكية، كندا والمكسيك فيما أطلق عليه تسمية NAFTA، بالإضافة إلى تكتلات أخرى تكونت أثناء عهد القطبية الثنائية أهمها السوق الأوروبية المشتركة.

ونظرا للأهمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لظاهرة التكامل فإن جل الدراسات الإستراتيجية في العلاقات الدولية تذهب إلى الاعتقاد بأن النظام الدولي المرتقب سوف يكون نظام التعددية القطبية وتكون التكتلات الاقتصادية الكبرى أعمدته الأساسية. يتدعم هذا التصور بفعل هيمنة التغير الاقتصادي على بقية المتغيرات الأخرى المحركة للعلاقات الدولية كما كانت في عهد القطبية الثنائية. وقد أدى هذا التحول إلى إحداث تغيير جذري في مفهوم الأمن من حيث أولوية وأهمية الركائز التي يقوم عليها إذ أصبح أمن الدولة مرتبط بالجانب الاقتصادي أكثر من غيره من الجوانب والمتغيرات. كما أن ديمومة ومصادقية حل النزاعات أصبحت كذلك أصبحت كذلك مرتبطة بضرورة خلق شبكة من المصالح خاصة منها الاقتصادية بين الدول المعنية بتلك النزاعات.

وفي خضم هذه التحولات الدولية الجديدة برزت فكرة "مشروع السوق الشرق الأوسطي" كركيزة أساسية لمسار السلام في الشرق الأوسط بين العرب وإسرائيل. ومحاولة لتكريس هذه الفكرة في الواقع العملي عقدت عدة لقاءات واجتماعات بين العرب

لذلك فالهدف الأساسي من هذه الدراسة هو تسليط الضوء على هذا المشروع من حيث خلفياته ومدى ملاءمته لأوضاع وظروف المنطقة ثم أخيرا أفاق هذا المشروع في ظل الأوضاع الدولية والجهوية المستجدة والمرتبقة في المدى القريب والمتوسط.

تعتبر فكرة التكامل من بين الاهتمامات التقليدية في العلوم الاجتماعية، فيمكن أن يكون التكامل في ميدان واحد كالاقتصاد مثلا، أو يكون في اتجاهات و ميادين متعددة، كما أنه يمكن أن يمتد إلى العلاقة الدولية بين دولتين أو أكثر، وقد نتج عن عمومية وتعقيد الظاهرة التكاملية اختلاف في التصورات والمفاهيم التي تم تطويرها من طرف المنظرين المهتمين بميدان التكامل، ومع ذلك تبقى تجربة السوق الأوروبية المشتركة الأكثر تأثيرا على تطور نظرية التكامل والاندماج، ولذلك فإن مفهوم التكامل الذي ارتبط بهذه التجربة يرى بأن التكامل هو عبارة عن " مسار أو عملية بمقتضاها تحاول مجموعة من الوحدات السياسية الوطنية تحويل ولائها وأهدافها ونشاطاتها السياسية والاجتماعية و الاقتصادية إلى مركز أو وحدة أوسع وأشمل والتي تمتلك مؤسساتها أو تهدف إلى امتلاك شرعية قانونية على الدول الوطنية المعنية⁽¹⁾ وبناء على ذلك فإن مسار التكامل يهدف بالدرجة الأولى إلى إحداث تحولات جذرية داخل منطقة جغرافية معينة. والأكثر من ذلك أن البعض يعتبر التكامل بمثابة الخطوة الضرورية لبناء وتدعيم التجمعات الدولية. إذ يمكن اعتباره كوسيلة لحل مجموعة من المشاكل التي فرضتها وكرستها التطورات المختلفة التي شهدتها القرن العشرين⁽²⁾، وفي إطار هذا السياق المحوري ظهرت إلى الوجود مجموعة من التجارب التكاملية في مناطق مختلفة من العالم أهمها تجربة السوق الأوربي المشتركة.

أما في الوطن العربي فقد ظهرت عدة محاولات للتكامل والوحدة بعضها انهار بعد فترة وجيزة من تكوينه مثل الإتحاد بين مصر وسوريا في سنة 1958، والبعض الآخر مازال قائما لكن بوتيرة تطور بطيئة جدا مثل مجلس التعاون لدول الخليج العربي وإتحاد المغرب العربي، وما يلاحظ عن هذه التجارب والمحاولات التكاملية والوحدية في الوطن العربي هو قصورها على دول عربية تجمع بينها مجموعة من الاعتبارات الثقافية والعرقية والتاريخية والجغرافية والدينية... الخ.

مشروع السوق الشرق الأوسطية الخلفيات الواقع والأفاق

وهي الاعتبارات والعوامل التي لا تتوفر حتى في التجارب التكاملية الناجحة، ومع ذلك فقد بقيت التجارب التكاملية العربية مجسدة فقط في الخطب السياسية الرسمية والمواثيق والقوانين التي أنشأتها، ورغم كل هذه الاعتبارات فقد بدأ البعض يعمل على الترويج لضرورة قيام تجربة تكاملية في المنطقة تضم - لأول مرة - دولا غير عربية، وقد تركز هذا التوجه الجديد في بداية العمل من أجل إنشاء "سوق شرق أوسطية" بين العرب وإسرائيل.

من الناحية التاريخية يمكن اعتبار مشروع "السوق الشرق أوسطية" امتدادا لمطالب وأهداف الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل من جذورها التوراتية والتي تحدد المنطقة الممتدة من الفرات إلى النيل كميراث للشعب اليهودي، وقد ظل هذا المطلب من ثوابت الحركات اليهودية المتطرفة حتى بعد التحولات الدولية الجديدة، ومع ذلك فإن مشروع "السوق الشرق أوسطية" لم يتبلور في صورته الحالية إلا بعد انهيار نظام القطبية الثنائية و تفكك الكتلة الاشتراكية وما نتج عن ذلك من تفاعلات كحرب الخليج الثانية، لذلك يرى البعض أنه يمكن اعتبار هذا المنظور كأحد عناصر ومفاهيم وتوجهات وسياسات ما أطلق عليه تسمية النظام الدولي الجديد، وجاء موعد تجسيد مشروع "السوق الشرق أوسطية" عمليا في "اتفاقية غزة أريحا" وما تضمنته من التزامات تفرض على الطرف الفلسطيني أن يكون بمثابة الجسر الذي تستعمله إسرائيل للسيطرة على اقتصاديات المنطقة⁽³⁾.

ورغم التسليم باعتبار "اتفاقية غزة أريحا" بمثابة التجسيد العملي لمشروع "السوق الشرق أوسطية" فإن القبول العربي الضمني بالفكرة يمكن إرجاعه إلى مؤتمر مدريد حول السلام في الشرق الأوسط، حيث جرت المفاوضات المتعددة الأطراف في إطار خمس لجان: لجنة البيئة، لجنة تحديد السلاح ومراقبته، لجنة اللاجئين، لجنة المياه، ولجنة التعاون الاقتصادي. وكان من مهام اللجنة الأخيرة ودراسة وتحديد مجالات ومشاريع التعاون الاقتصادي الإقليمي التي تشارك في إنجازها دول المنطقة والتي من شأنها أن تخلق شبكة من المصالح المشتركة بين هذه الدول وتكريس فكرة الاعتماد المتبادل بينما أهم ما يؤدي في النهاية - حسب مؤيدي مشروع - إلى خلق جو من التعاون و التفاهم

والأدبيات السياسية التي كانت تميز الخطاب السياسي العربي الذي يصر على أنه لا تفاوض ولا اتفاق مع الطرف الإسرائيلي قبل اعتراف هذا الأخير بالحقوق الفلسطينية من بينها إقامة دولتهم المستقلة على الأرض الفلسطينية والانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية التي تحتلها ، وفي هذا الصدد لا يمكن تفسير هذا التراجع في المواقف العربية إلا في إطار ضعف المركز التفاوضي للطرف العربي نتيجة لمجموعة من الاعتبارات الناتجة عن تغير في البيئتين الداخلية والخارجية للصراع العربي الإسرائيلي، ومن هذا المنطلق يبدو مشروع " السوق الشرق الأوسطية " بعيدا كل البعد عن كونه اختيارا نابعا عن قناعة ذاتية وحررة للطرف العربي .

وقد تجلت هذه الروح الانهزامية للطرف العربي أثناء انعقاد مؤتمر الدار البيضاء حول التعاون الاقتصادي والاستثمار في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (30 أكتوبر إلى 2 نوفمبر 1994) والذي يعتبر بحق الانطلاقة العملية لمشروع " السوق الشرق الأوسطية " فالإعلان الذي تمخض عن هذا المؤتمر قلب الأولويات، فبدلا من أن يكون السلام الشامل أولا، يليه بعد ذلك التطبيع والمشروعات الاقتصادية {وهو التصور السائد في مؤتمر مدريد} إذ بنا نجد ديباجة الإعلان تعدل الأولويات السابقة فتجعل الأولوية للتطبيع والمشروعات الاقتصادية مدعية أن التنمية الاقتصادية المتوازنة هي الدعامية الرئيسية للسلام الشامل (4) وفي الحقيقة فإن التغير في الأولويات كان قد أصر عليه وزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز في الخطاب الذي ألقاه أثناء انعقاد المؤتمر، إذ صرح " بأن هذا المؤتمر ليس هدفه التفاوض السياسي من أجل السلام، ولا دعم السلام عسكريا، بل بناء السلام اقتصاديا... من خلال بناء سوق شرق أوسطي" (5).

ولكن بناء السلام اقتصاديا... من خلال بناء سوق شرق أوسطي ومؤيدو المشروع من إن مشروع الشرق الأوسطية الذي تعمل إسرائيل وحلفائها ومؤيدو المشروع من العرب إقامته يدخل في إطار التجارب التكاملية الجهوية، حيث يرى شيمون بيريز أن " مفهوم الاقتصاد الإقليمي ينطوي على خطوات تدريجية لإقامة جماعة تشبه كثيرا الجماعة الأوروبية، لقد كان بين الأمم الأوروبية عداة تاريخي مكين، ولقد إستطاع هذا العداة في بعض الحالات قرونا أكثر من النزاع بين البلدان العربية وإسرائيل (6) ثم يضيف الكاتب " هذا المشروع: هدفنا النهائي هو خلق أسرة إقليمية

مشروع السوق الشرق الأوسطية الخلفيات الواقع والأفاق

الحاجة إلى هذا الإطار الإقليمي تقوم على أربعة عوامل جوهرية: الاستقرار السياسي، الاقتصاد، الأمن القومي، إشاعة الديمقراطية⁽⁷⁾ وفي هذا الصدد يظهر وأن مهندس مشروع "السوق الشرق الأوسطية" تجاهل الأسس النظرية والفلسفية، ثم الاعتبارات العملية التي قامت عليها السوق الأوروبية المشتركة. فهذه التجربة التكاملية قامت بين دول متقاربة من ناحية المستوى الاقتصادي، وأنها جميعا تتوفر على شرط التعددية السياسية والاقتصادية - وهو الشرط الذي يجمع عليه منظرو الوظيفة الجديدة - كما أنها من ناحية ثالثة كانت ذات اهتمامات اقتصادية وسياسية متجانسة. وهذه الشروط الجوهرية لا تتوفر في الدول التي من المتوقع أن تكون أعضاء في مشروع شيمون بيريز.

ومع ذلك فإن شيمون بيريز يقترح ثلاثة مراحل عملية لتجسيد مشروع "السوق الشرق الأوسطية". ففي المرحلة الأولى يتم إقامة تعاون اقتصادي إقليمي ثم إنشاء منطقة تجارة حرة بين إسرائيل ومناطق الكم الذاتي، أما في المرحلة الثانية فيتم توسيع منطقة التجارة الحرة لتشمل الأردن بالإضافة إلى إسرائيل والكيان الفلسطيني الجديد.

وأخيرا في المرحلة الثالثة تضاف إلى منطقة التجارة الحرة بقية دول المشرق العربي وشمال إفريقيا وذلك في حدود سنة 2010. ويخصص شيمون بيريز لكل مرحلة من المراحل الثلاثة ما يقابلها من المشروعات السياسية والاقتصادية. فالانطلاقة تكون عن طريق وضع برامج تعاون مشتركة مثل معهد أبحاث مشتركة لإدارة الصحراء، أو مصالح تعاونية، تحلية المياه... الخ. أما في المرحلة الثانية فتكون كونسريومات دولية لتنفيذ المشاريع التي تتطلب استثمار رساميل كبيرة بإشراف البلدان ذات العلاقة في المنطقة علاوة على أطراف أخرى ذات مصلحة بالأمر أيضا، المرحلة الثالثة تشمل سياسة الجماعة الإقليمية مع التطوير التدريجي للمؤسسات الرسمية المشتركة.⁽⁸⁾

من خلال نظرة سريعة على طروحات شيمون بيريز حول مشروع "السوق الشرق الأوسطية" يبدو وبكل وضوح مدى تأثير البيئة الخارجية في التخطيط لهذا المشروع ثم في تنفيذه. إذ يرى أن "... هذه الفكرة حفزت العديد من حلفاء إسرائيل بما فيهم الرئيس الفرنسي فرونسوا ميتران، والمستشار الألماني هيلموت كول، الذي يعود إليه الفضل في

الشرق الأوسط ... حيث تم وضع الأسس اللازمة لأنشطة مختلفة، وفي حين عرض اليابانيون تولي أمر القطاع السياحي اختار الفرنسيون والألمان قطاعي النقل والمواصلات، والإيطاليون المشروع المحتمل لقناة البحرين الميت والأحمر والنمساويون قطاع الكهرباء والمياه، أما البريطانيون فوقع اختيارهم على قطاع التجارة الحرة، والدانماركيون قطاع الزراعة، والأمريكيون المصادر البشرية والكنديون قطاع اللاجئين⁽⁹⁾ ومن هنا يبدو أن فكرة "السوق الشرق أوسطية" هي وسيلة لضمان المصالح الاقتصادية والإستراتيجية لدول بعيدة كل البعد عن المنطقة أكثر من كونها تجربة تكاملية تهدف إلى خلق شبكة من المصالح بين الدول الأعضاء.

يؤكد المؤيدون لمشروع "السوق الشرق أوسطية" من العرب وغيرهم على أن الدخول في مسار تكاملي يكون أساسه اقتصادي من شأنه خلق فرص جديدة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية لدول المنطقة وذلك في شكل ارتفاع لمعدلات النمو الاقتصادي، زيادة متوسطات الدخل الفردي، وانتعاش مصادر تمويل مشاريع الاستثمارات الثنائية أو الجماعية، ويتدعم ذلك بفعل الديناميكية التي سوف يحدثها خلق منطقة للتجارة الحرة في البداية ثم الوصول إلى إقامة سوق مشتركة فيما بعد، وكذلك من خلال الاستثمارات الدولية المختلفة، ثم أخيرا عبر إنشاء بنوك إقليمية مشتركة مهمتها الرئيسية هي تمويل المشاريع التي تتدرج تحت هذا المسار⁽¹⁰⁾ وتدفع هذه الحركية الجديدة على المدى المتوسط والبعيد إلى تدعيم الاعتماد المتبادل بين الدول الأعضاء و الارتقاء بها إلى درج الدول الحديثة....

مثل ما يحدث في جنوب شرقي آسيا. لكن المعارضين للفكرة يرون بأن هذا المشروع لم يكن أكثر من وسيلة لمعالجة التشوهات الحاصلة في الاقتصاد الإسرائيلي، فقد اعتمد هذا الاقتصاد في العقود السابقة، لأسباب متعددة -على الصناعات العربية. حيث أصبحت هذه الصناعات تعتبر من بين المصادر الرئيسية التي يعتمد عليها الاقتصاد الإسرائيلي، لكن بانهيار نظام القطبية الثنائية مما أدى إلى التخفيف من حدة الصراعات الدولية والتقليل من عددها. عرفت تجارة الأسلحة كسادا لم تشهده منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، لذا أصبح من الضروري على صانعي القرار السياسي في إسرائيل البحث عن حلو

مشروع السوق الشرق الأوسطية الخلفيات الواقع والأفاق

المقاطعة العربية لإسرائيل، بحيث قرر وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في اختتام اجتماع لهم مع وارن كريستوفر كاتب الدولة الأمريكي للشؤون الخارجية في بداية شهر أكتوبر 1994 رفع المقاطعة من الدرجة الثانية والثالثة عن إسرائيل، وهذا من شأنه أن يؤدي على المدى القصير و المتوسط إلى فتح الأسواق العربية أمام المنتجات الإسرائيلية غير التنافسية في الأسواق الدولية، لذلك فإن البعض يعتبر مشروع "السوق الشرق أوسطية" عبارة عن وسيلة لخلق منطقة حماية للتجارة من خلال الصناعات الإسرائيلية (11).

ويذهب المعارضون لمشروع "الشرق أوسطية" إلى حد اعتبار الفكرة في حد ذاتها عبارة عن حلقة في سلسلة المشروع الإسرائيلي الذي يهدف أساسا إلى إحداث تغيير جذري في المنظومات الفكرية التي كانت سائدة في المنطقة منذ قيام الكيان اليهودي في فلسطين. فالصراع الظاهري كان يبدو صراعا بين الحضارة العربية الإسلامية والحضارة اليهودية ذات الامتدادات الغربية- الليبرالية. لذلك فالهدف الرئيسي التي تتوخى إسرائيل تحقيقه من خلال "الشرق أوسطية" هو ضرب ركائز وأسس الهوية العربية الإسلامية للوصول بها إلى مستوى يسمح بإقامة علاقات وروابط مع الحضارة اليهودية والغربية الرأسمالية، لذلك فإن نجاح "السوق الشرق أوسطية" يعني نجاح التفكير الإسرائيلي الجديد الذي يركز على إقامة تعان "فوق قومي" الذي يهدف بدوره إلى حذف وإلغاء عوامل وأسس الهوية والقومية العربية. وبذلك تكون إسرائيل قد مهدت لنفسها الطريق نحو اختراق المنطقة وخلق أشكال جديدة من الارتباطات الإقليمية بما يحقق مصالحها ويعم الأسس الكفيلة بإرساء قواعد ما يسمى "بالنظام الدولي الجديد".

وقد جاءت "حرب الخليج الثانية" أو بالأحرى الحرب بين العراق و الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها لتدعم هذا التحول الجديد في منطقة الشرق الأوسط. في هذا الصدد يعتقد الكثيرون أنه بعد الضربة التي وجهت إلى النظام الإقليمي الغربي من خلال غزو العراق للكويت في أوت 1990، أصبحت الكثير من الدول العربية تحتل وقوع تهديد لأمنها ولوحدتها الترابية من الجار العربي وليس من إسرائيل، خاصة وأن تلك الحرب عرفت تحالف دول شرق أوسطية غير عربية ضد دولة عربية الأمر الذي أدى إلى

عاديا إذا أخذنا بعين الاعتبار ظاهرة تعرض كل من إسرائيل والسعودية في وقت واحد للصواريخ العراقية وهذا " ما أدى ببعض الأطراف العربية (وبصفة خاصة دول الخليج) إلى إدارة الظهر للوطن العربي تمهيدا لتصفية بقايا الالتزامات المعنوية والمادية نحو هذا النظام العربي وتحويلها وإدماجها ضمن "منظومة الشرق الأوسط"(12) وهذا التحول الذي أحدثته حرب الخليج الثانية دفع ببعض المتشائمين من المفكرين العرب إلى حد الاعتقاد بأن " الآلية النشيطة للشرق أوسطية تتدفع بقوة لتقيم وقائع جديدة على الأرض في المنطقة، في حين أن الآلية العربية تتعثر وتتجمد إن لم تتآكل تماما "(13).

في حقيقة الأمر أن الشرق أوسطية مشروع أملت مجموعة من الظروف والمتغيرات مرتبطة بالبيئة الخارجية أكثر من ارتباطها بالبيئة الداخلية للنظام الإقليمي العربي وإذا كانت الظروف التي تظهر فيها قد ساعدت على تقدمه بخطى سريعة، فإن استمراره وتطوره يتوقف بالدرجة الأولى على توفر مجموعة من الأسس القاعدية تتعدى مستوى دوائر صنع القرار في الدول المعنية بالمشروع، فالخوف من زوال وانتهاء الظروف المحفزة لظهور المشروع جعل المشاركين في أول مؤتمر حول " السوق الشرق أوسطية - مؤتمر الدار البيضاء- يختزلون الكثير من مراحل التكامل و الاندماج، بحيث قفزوا مباشرة إلى إنشاء سوق شرق أوسطية" شبيهة بالسوق الأوروبية المشتركة، إذ تعتبر قرارات هذا المؤتمر " قفزة ضخمة في نوعية التعاون الذي يمكن أن يقوم بين البلدان العربية وإسرائيل، وبذلك فإن إعلان الدار البيضاء يعكس الأوليات، حيث بدأ من حيث كان يجب أن ينتهي "(14) فالمشروع بدأ بداية ارتجالية تختلف تماما مع بقية التجارب التكاملية، ولا تعكس إطلاقا المقاربات النظرية للتكامل والاندماج. وهذا ما يدفعنا إلى التأكيد على أن فكرة المؤتمرات التي ظهر من خلالها " السوق الشرق أوسطية " قد لا تجد من يحتضنها في دورتها الرابعة، وهذا في حالة ما إذا عقدت الدورة الثالثة في جمهورية مصر العربية في نهاية سنة 1996.

لذلك فإنه في المد بين القريب و المتوسط لا يمكن توفر الشروط الاقتصادية التحتية أو القاعدية الضرورية لإحداث شبكة من المصالح الاقتصادية بين الدول المعنية، ولا القدر الكافي من الإرادة السياسية لبناء " السوق الشرق أوسطية "، وما يمكن قيامه في

مشروع السوق الشرق الأوسطية الخلفيات الواقع والأفاق

المدعمة للمشروع، وحتى هذا النوع من التعامل قد يتلاشى في حالة عدم توفر قوة دفع خارجية أو حدوث تغير في طبيعة ومواقف الدول الأساسية في المشروع، وخير مثال على ذلك ما أحدثته التحولات الأخيرة في سياسة الحكومة الإسرائيلية من انعكاسات سلبية على المشروع.

ما يمكن قوله في النهاية بالنسبة لمشروع " السوق الشرق الأوسطية هو أنه رغم الحملة الإعلامية الواسعة التي وجدت سندها في الدعم الأكاديمي الغربي وحتى العربي - نسبيا-، ورغم المساعدات المالية والدبلوماسية الغربية للمشروع، فإنه لا يعدو أن يكون أكثر من محاولة لتحويل الاهتمام العربي من المسائل القومية ومن التكامل من الأقطار العربية نحو التكامل بين الدول الشرق الأوسط، وذلك بغية فك الحصار من الكيان الصهيوني الذي ظل معزولا إقليميا منذ قيامه، ثم ضمان المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، ويبدو كذلك أن " الشرق الأوسطية " ستواجه في المستقبل القريب تحديات حقيقية من جراء ظهور مشاريع إقليمية أخرى للتعاون الاقتصادي خاصة منها تلك التي تزعمها دول السوق الأوروبية المشتركة التي تهدف إلى خلق فضاء اقتصادي لدول حوض البحر الأبيض المتوسط.

المراجع

- (1) E.B HAAS, The Uniting of Europ : Political, Social and Economic Forces (1950-1957), Stanford, Calif, Stanford University Press .1958.P.16
- (2) R.S Harrison. Europ in Question , London, George Allen and Unwin LTD. 1964.P. 10
- (3) يوسف صايغ، منظور الشرق الأوسط بالنسبة إلى العرب. المستقبل العربي، 2، 1995، ص5
- (4) نيفين عبد الخالق مصطفى، المشروع الشرق أوسطي والمستقبل العربي. المستقبل العربي، 193، 1995، ص10
- (5) منصف السليمي، " إعلان الدار البيضاء " : تسوية بين مطالب السياسي ومصالح " الإقتصادي ". المستقبل العربي 193، 1995، ص21
- (6) شمعون بيريز، الشرق الأوسط الجديد، ترجمة محمد حليمي عد الحافظ. بيروت، مؤسسة نشر

- (8) نفس المرجع ص ص 77-78
- (9) نفس المرجع ص ص 14-15
- (10) محمد عبد الشفيق، مسارات غامضة ومصائر غير مؤكدة: بحث في الخيار الشرق أوسطي وبائله، المستقبل العربي، 4، 1995، ص 4
- (11) سمير أمين، موقع الوطن العربي في النظام العالمي، المستقبل العربي، 11، 1995، ص 17
- (12) نيفين عبد الخالق مصطفى، المشروع الشرق أوسطي والمستقبل العربي، مرجع سابق، ص
- (13) سلامة أحمد سلامة وآخرون، الشرق أوسطية، هل هي الخيار الوحيد؟ الأهرام للترجمة والنشر، 1995، ص 179
- (14) نيفين عبد الخالق مصطفى، المشروع الشرق أوسطي والمستقبل العربي، مرجع سابق، ص 11.